

مقياس إجمالي الناتج محل تساؤل

الكاتب



محمد الصياد

*د. محمد الصياد

هو مؤشر لقياس القيمة النقدية لكافة السلع (Gross Domestic Product - GDP) الناتج المحلي الإجمالي والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة في فترة زمنية محددة (هي في العادة سنة)، بغرض بيعها في السوق على المشتريين أو المستهلكين النهائيين لها. وهو يشمل أيضاً بعض الإنتاج غير السوقي، مثل خدمات الدفاع أو التعليم التي توفرها الحكومة. ورغم قدم اكتشافه الذي تنسبه بعض المصادر إلى القرن السابع عشر، إلا أنه اعتمد في الواقع كمؤشر قياسي رئيسي لأداء اقتصادات البلدان، في عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز ضمن حزم قراراته النقدية الذي (Gross National Product - GNP) العالمية. والمؤشر الثاني النظير له هو إجمالي الناتج القومي أو الوطني تشمل عملية قياسه، إلى جانب السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، تلك التي تُنتج خارجها وتعود ملكية أصولها إلى الدولة أو مواطنيها.

في عام 1993 قام صندوق النقد الدولي، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، بتضمين معيار دولي موحد لقياس الناتج المحلي الإجمالي في نظام الحسابات القومية لعام 1993 «System of National Accounts, 1993» وكما هو ملاحظ، فإن جميع هذه الجهات تمثل وجهة النظر الغربية في القراءات والتحليلات الاقتصادية. وقد استشكل عليها كيفية التعامل مع فارق القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج إجمالي الناتج المحلي الاسمي مخصص منه التضخم) الذي تنتجه الدول النامية) «Real GDP» المحلي الحقيقي والاقتصادات الصاعدة. ذلك أن المؤشر يقاس بالعملة المحلية للدولة محل القياس. فكان لا بد من وجود رديف ففي (GDP Purchasing Power Parity - PPP) للإجمالي أُطلق عليه إجمالي الناتج المحلي بمُعادل القوة الشرائية حين تتقارب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع قيمته بمقياس معادل القوة الشرائية في الدول المتقدمة، فإن

كثيراً من السلع تباع في الدول النامية والصاعدة بأسعار تقل بنسبة تصل إلى وتغفوق أحياناً 20% من قيمة مثيلاتها في الدول المتقدمة. لذلك اضطرت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي لإيراد المؤشرين للقياس

في أكتوبر 2023، وضع صندوق النقد الدولي في قاعدة بياناته لآفاق الاقتصاد العالمي، روسيا في المرتبة الحادية عشرة بين أكبر الاقتصادات في العالم في 2022 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والسادسة من حيث معادل القوة فيما وضعها البنك الدولي في المرتبة الخامسة بإجمالي ناتج محلي بمعادل القوة الشرائية، بلغ 5.33. (PPP) الشرائية هذا (<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?locations=RU>) تريليون دولار التغير في التقدير ناتج عن اختلاف منهجية القياس التي يتبعها كل من الصندوق والبنك الدولي في حساب إجمالي الناتج المحلي بمعادل القوة الشرائية، من حيث القيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية، مقيسة بالدولار الحالي، والقيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية مقيسة بالدولار الدولي الثابت لعام 2017، وحصص البلدان في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعادل القوة الشرائية مقيسة أيضاً بالدولار الثابت. فقط النهج الأول من هذه الأساليب الثلاثة (الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الحالي)، يدعم الحجة القائلة بأن روسيا أصبحت صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا وخامس أكبر اقتصاد في العالم في عام 2022. لكن النهجين الآخرين (الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الثابت، وحصص الدولة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الثابت)، لا تؤيدان الفرضية، ما يعني أن روسيا تحل ثانياً بعد ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوروبا، وتحل سادساً على مستوى الاقتصاد العالمي

صندوق النقد الدولي الأكثر تحفظاً (من البنك الدولي) في تقديراته للأداء الكمي للاقتصاد الروسي، يتوقع أن تنخفض حصة روسيا في الناتج المحلي العالمي على أساس معادل القوة الشرائية بحلول عام 2028، بواقع 11.6%، من 2.92% في عام 2022 إلى 2.58% في عام 2028، ما سيضعها، بموجب هذا المؤشر، في المرتبة التاسعة عالمياً

طبعاً الآن وقد بات التسييس سيد الموقف في القراءات والتحليلات والتقييمات الاقتصادية، فإن من الصعب التثبت من حقيقة البيانات ذات الصلة بموضوع القراءة والتحليل والتقييم. إلا أن الأكيد أن روسيا لم تتخلص بعد من تشوهات هيكلها الاقتصادي ووحداته المنتجة لإجمالي الناتج المحلي. فما زال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربون، ودالة التصدير المحفز لنموه، وتأمين جزء كبير من إيرادات الموازنة GDP لنواحي دالة الاستهلاك في معادلة ال العامة. لذلك، يجب ألا تركز روسيا لغوابة مؤشر الناتج المحلي بمعادل القوة الشرائية، وإنما العمل على مضاعفة معدلات نموها الاقتصادي كي تقبض فعلياً وواقعياً على المرتبة الخامسة عالمياً في إجمالي الناتج المحلي الاسمي التي تحتلها ألمانيا حتى الآن (Nominal GDP)

هو مؤشر لقياس القيمة النقدية لكافة السلع (Gross Domestic Product - GDP) الناتج المحلي الإجمالي والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة في فترة زمنية محددة (هي في العادة سنة)، بغرض بيعها في السوق على المشتريين أو المستهلكين النهائيين لها. وهو يشمل أيضاً بعض الإنتاج غير السوقي، مثل خدمات الدفاع أو التعليم التي توفرها الحكومة. ورغم قدم اكتشافه الذي تنسبه بعض المصادر إلى القرن السابع عشر، إلا أنه اعتمد في الواقع كمؤشر قياسي رئيسي لأداء اقتصادات البلدان، في عام 1944 في مؤتمر بریتون وودز ضمن حزم قراراته النقدية الذي (Gross National Product - GNP) العالمية. والمؤشر الثاني النظير له هو إجمالي الناتج القومي أو الوطني تشمل عملية قياسه، إلى جانب السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، تلك التي تُنتج خارجها وتعود ملكية أصولها إلى الدولة أو مواطنيها

في عام 1993 قام صندوق النقد الدولي، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، بتضمين معيار دولي موحد لقياس الناتج المحلي الإجمالي في نظام الحسابات القومية لعام وكما هو ملاحظ، فإن جميع هذه الجهات تمثل وجهة النظر. «System of National Accounts, 1993» الغربية في القراءات والتحليلات الاقتصادية. وقد استشكل عليها كيفية التعامل مع فارق القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج إجمالي الناتج المحلي الاسمي مخصوم منه التضخم) الذي تنتجه الدول النامية) «Real GDP» المحلي الحقيقي والاقتصادات الصاعدة. ذلك أن المؤشر يقاس بالعملة المحلية للدولة محل القياس. فكان لا بد من وجود رديف ففي (GDP Purchasing Power Parity - PPP) للإجمالي أُطلق عليه إجمالي الناتج المحلي بمُعادِل القوة الشرائية حين تتقارب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع قيمته بمقياس معادل القوة الشرائية في الدول المتقدمة، فإن كثيراً من السلع تباع في الدول النامية والصاعدة بأسعار تقل بنسبة تصل إلى وتُفوق أحياناً 20% من قيمة مثيلاتها في الدول المتقدمة. لذلك اضطرت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي لإيراد المؤشرين للقياس

في أكتوبر 2023، وضع صندوق النقد الدولي في قاعدة بياناته لآفاق الاقتصاد العالمي، روسيا في المرتبة الحادية عشرة بين أكبر الاقتصادات في العالم في 2022 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والسادسة من حيث معادل القوة فيما وضعها البنك الدولي في المرتبة الخامسة بإجمالي ناتج محلي بمعدل القوة الشرائية، بلغ 5.33. (PPP) الشرائية هذا (<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?locations=RU>) تريليون دولار التغير في التقدير ناتج عن اختلاف منهجية القياس التي يتبعها كل من الصندوق والبنك الدولي في حساب إجمالي الناتج المحلي بمعدل القوة الشرائية، من حيث القيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية، مقيسة بالدولار الحالي، والقيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية مقيسة بالدولار الدولي الثابت لعام 2017، وحصص البلدان في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل القوة الشرائية مقيسة أيضاً بالدولار الثابت. فقط النهج الأول من هذه الأساليب الثلاثة (الناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الحالي)، يدعم الحجة القائلة بأن روسيا أصبحت صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا وخامس أكبر اقتصاد في العالم في عام 2022. لكن النهجين الآخرين (الناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الثابت، وحصص الدول في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الثابت)، لا تؤيدان الفرضية، ما يعني أن روسيا تحل ثانياً بعد ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوروبا، وتحل سادساً على مستوى الاقتصاد العالمي

صندوق النقد الدولي الأكثر تحفظاً (من البنك الدولي) في تقديراته للأداء الكمي للاقتصاد الروسي، يتوقع أن تنخفض حصة روسيا في الناتج المحلي العالمي على أساس معادل القوة الشرائية بحلول عام 2028، بواقع 11.6%، من 2.92% في عام 2022 إلى 2.58% في عام 2028، ما سيضعها، بموجب هذا المؤشر، في المرتبة التاسعة عالمياً

طبعاً الآن وقد بات التسييس سيد الموقف في القراءات والتحليلات والتقييمات الاقتصادية، فإن من الصعب التثبت من حقيقة البيانات ذات الصلة بموضوع القراءة والتحليل والتقييم. إلا أن الأكيد أن روسيا لم تتخلص بعد من تشوهات هيكلها الاقتصادي ووحداته المنتجة لإجمالي الناتج المحلي. فما زال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربون، ودالة التصدير المحفز لنموه، وتأمين جزء كبير من إيرادات الموازنة GDP لنواحي دالة الاستهلاك في معادلة ال العامة. لذلك، يجب ألا تركز روسيا لغواية مؤشر الناتج المحلي بمعدل القوة الشرائية، وإنما العمل على مضاعفة معدلات نموها الاقتصادي كي تقبض فعلياً وواقعياً على المرتبة الخامسة عالمياً في إجمالي الناتج المحلي الاسمي التي تحتلها ألمانيا حتى الآن (Nominal GDP)

خبير بحريني في العلاقات الاقتصادية الدولية *

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.